منظمة التجارة العالمية.. مؤسسة دولية تعزز حرية التجارة

دبي: «الخليج»

يقع مقر منظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف في سويسرا، ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة بين الدول بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وقد تأسست في يناير 1995؛ إذ تعد واحدة من أحدث المنظمات الدولية، وانضمت دولة الإمارات إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1996، وترتب على انضمام دولة الإمارات إلى المنظمة تمتعها بالعديد من المزايا، أهمها التعريفات الجمركية المنخفضة على الصادرات الإماراتية، وحماية الأسواق المحلية من الإغراق، في حين تعين عليها الالتزام بعدد من الشروط منها ضرورة تحديث التشريعات والقوانين المحلية في محاور عديدة مثل الملكية الفكرية والتجارة والخدمات، وأن تتطابق منتجاتها مع المواصفات الدولية؛ بهدف إزالة التحديات أمام تنمية وتنويع الصادرات الوطنية كي تتمكن الشركات الوطنية من أخذ دور رئيسي في التجارة الدولية. المبادئ الأساسية

* تأمين حصول البلدان النامية على نصيب من التجارة الدولية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق وربط ذلك في المنظمة

* عدم التمييز بين الشركاء التجاريين في المعاملة وعدم التمييز بين المنتج أو الخدمة المحلية والأجنبية وفقاً لمبدأ

الدولة الأولى بالرعاية

* إزالة العوائق الجمركية وأن تكون العوائق التجارية متوقعة ومبررة وغير تعسفية وتتقيد بالقواعد المرعية

* تحرير النظام التجاري العالمي من خلال التفاوض لإزالة العوائق والقيود

* منح مزيد من التنافسية من خلال إحباط الممارسات غير العادلة بما فيها دعم الصادرات والإغراق

* منح المزيد من المزايا والمرونة والوقت للدول النامية والأقل نمواً وامتيازات تخص التطبيق

أهداف منظمة التجارة:

– عدم التمييز: لا ينبغي لأي دولة أن تميز بين شركائها التجاريين ولا ينبغي أن تميز بين منتجاتها أو خدماتها أو مواطنيها وبين منتجات وخدمات ومواطنين الدول الأخرى.

– أكثر انفتاحاً: يعد خفض الحواجز التجارية أحد أكثر الطرق المشجعة لانسياب التجارة، تشمل هذه الحواجز الرسوم الجمركية وتدابير الحماية مثل حظر الاستيراد أو الحصص التي تقيد الكميات بشكل انتقائي.

– حماية البيئة: تسمح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية للأعضاء باتخاذ تدابير ليس فقط لحماية البيئة ولكن أيضاً لحماية الصحة العامة وصحة الحيوان والنبات. ومع ذلك، يجب تطبيق هذه الإجراءات بالطريقة ذاتها على كل من الشركات الوطنية والأجنبية.

– أكثر تنافسية: الحد من الممارسات «غير العادلة»، مثل دعم الصادرات وإغراق المنتجات بأقل من الكلفة للحصول على حصة في السوق، والقيام بتحديد ما هو عادل أو غير عادل، وكيف يمكن للحكومات الرد، لاسيما من خلال فرض رسوم استيراد إضافية محسوبة للتعويض عن الضرر الناجم عن التجارة غير العادلة.

– أكثر دعماً للدول الأقل نمواً: منح الدول الأقل نمواً مزيداً من الوقت للتكيف ومرونة أكبر وامتيازات خاصة؛ أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء منظمة التجارة العالمية هم من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات السوق. تمنح اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الدول فترات انتقالية للتكيف مع أحكام المنظمة.

– أكثر شفافية: يجب أن تتمتع الشركات الأجنبية والمستثمرون والحكومات بالاستقرار والقدرة على التنبؤ، والثقة من أنه لا ينبغي زيادة الحواجز التجارية بشكل تعسفي، وأن يتم تشجيع الاستثمار، وإنشاء الوظائف ويمكن للمستهلكين التمتع بشكل كامل بمزايا المنافسة – الاختيارات العديدة والأسعار المنخفضة.

المكتب التمثيلي لدولة الإمارات

يقع مكتب تمثيل دولة الإمارات لدى منظمة التجارة العالمية في مدينة جنيف. ويقوم المكتب بخدمة الدبلوماسية الاقتصادية للدولة، والتواصل مع المؤسسات الأوروبية والحكومات، وتقوية الروابط مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الاتصالات الدولية، وتنفيذ التزامات دولة الإمارات ومراقبة تطبيق تعهدات الدول الأخرى وخصوصاً تلك ذات الاهتمام بالنسبة لتجارة الدولة، وتقوية الروابط مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

كما يقوم مكتب الإمارات العربية المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية بجمع البيانات والمعلومات المفيدة ذات الصلة بالتجارة، وتيسير الاتصالات والاجتماعات الثنائية، وتقديم الاقتراحات، والمشاركة الفاعلة في عمليات التفاوض في منظمة التجارة العالمية، وتقديم تحليل للمعلومات وتحديد جهات الاتصال ومساعدة الشركات الإماراتية والمنظمات والهيئات الحكومية، والمساهمة في برامج التوعية حول أهمية منظمة التجارة العالمية، ودعم أعمال الجمارك في دولة الإمارات، والترويج لاقتصاد دولة الإمارات، والدفاع عن مصالح مجتمعات الأعمال الوطنية.

كما تشمل أنشطته منظمات أخرى تتخذ من جنيف مقراً لها، مثل: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» (ITC) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو»، ومركز التجارة العالمي